إعتماد سندات الخدمات العامة كأحد آليات السياسة المالية الهادفة لتغطية النفقات وتوجيه التنمية الاقتصادية

د. **بوشامة مصطفى**
جامعة البليدة 2
أ.بعلة الطاهر
المركز الجامعي تيبازة

الملخص

إن السياسة المالية هي توجهات اقتصادية، تسييرها اعتقادات فكرية، تفرضها صلاحيات تشريعية، تستخدمها هيئات رسمية، تهدف لتحقيق توازنات كلية تدفع بمؤشرات التنموية، وإن كانت هذه السياسة تعبر عن استخدام الموازنة العامة، لدعم الطلب الكلي والعمالة، وحتى وإن ادعى الأمر إلى الإنفاق الغير مغطى، وهذا هو جوهر الفكر الكينزي، حيث تستخدم السياسة المالية لفك التشجنات الاقتصادية بشكل أسرع خاصة في الدول النامية.

والجزائر تواجه في الوقت الراهن تحديات صعبة، خاصة بعد انهيار أسعار البترول، وتجلت إرهاصات أزمة 1986 في الأفق، وهذا ما دفع الحكومة إلى إسراع في وضع حلول عاجلة، بعنوان السياسة المالية في إطار الإجراءات والآليات المتخذة، والتي تتميز في الجزائر ببطىء في التنفيذ بين مرورها من المشرع حتى المراسيم، حتى تطرأ ظروف جديدة تكون السبب في فشلها.

وبما أن تمويل الإنفاق العمومي هو أهم إجراء تعتمده الجزائر حاليا، خاصة بعد الشروع في تطبيق البرنامج التنموي الخماسي الثاني، حيث تلزم الحكومة بتوجه للاقتراض من القطاع الخاص من خلال خلق تسرب تضخه من جديد في الدورة الاقتصادية في شكل إنفاق برضا من القطاع الخاص. ونقصد هنا سندات "شهادات" الخدمات العامة والتي تطرحها الحكومة انطلاقا من مؤسساتها الخدمية (مؤسسات النقل العام، سونلغاز، الجزائرية للمياه...)، حيث يقوم الأفراد باكتتاب على السندات مقابل تقديم امتيازات لحاملها، وتكون بمثابة ممول للمشاريع الاستثمارية حتى تجهز المشاريع التنموية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، السياسة المالية، الإنفاق العمومي

Abstract

The fiscal policy is an economic trend, managed by intellectual beliefs, imposed by a legislative powers and it used by official bodies, aims to achieve a comprehensive balance boosts the developments indicators, although this policy reflects the use of the general budget to support aggregate demand and employment, even though it required to the non-encased spending, and this is the essence of the KEYNES beliefs, where the fiscal policy is used to release the economic convulsions faster, especially in developing countries.

Algeria is currently facing difficult challenges, especially after the collapse of the petroleum prices and the manifestation of 1986 crisis signs, and this is what prompted the government to accelerate the urgent solutions plans under the title of the fiscal policy in the framework of the

procedures and mechanisms, which are characterized in Algeria by the slow implementation in the different steps between the legislature until the Decrees, even occur any circumstances that will be the reason of its failure.

As the financing of public spending is the most important action is adopted by Algeria, especially after launching the application of the second Quintet development program, where the government is required to borrow from the private sector by creating a leak pumped back into the economic cycle, and this's in a form of spending that has been approved by the agreement of the private sector, we refer to the public service bonds "certificates" that posed by the government Proceeding from its institutions service (public transport companies, Sonelgaz, the Algerian water…), where individuals agree an underwriting on bonds In exchange for privileges to the holder, and it serve as a financier for investment projects until preparing the other development projects.
Keywords: economic development, fiscal policy, public spending

المقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد الرهانات الصعبة، التي تواجهها الدول النامية، حيث تسعى للخروج من حلقة التخلف إلى مرحلة النمو والرفاهية، معتمدة في ذلك على الإنسان لأنه جوهر هذه العملية لأنها تنطلق منه لتصل إليه، حيث تتضمن التنمية اقتصادية تغيرات هيكلية، تصيب مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، ولذاك تزايد الاهتمام وكثرة الدراسات المتعلقة بموضوع التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية المصدرة للبترول.

إن الدارس للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية يجدها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، منها ما يتعلق بالعوامل الخارجية التي تتمثل في الأزمات المالية وانهيار أسعار البترول، ومنها ما يتعلق بالإطار العام للتنمية، مثل النظم السياسية أو العادات الاجتماعية أو التوجهات الاقتصادية، ونحن في دراستنا هذه نهتم بدراسة العوامل الاقتصادية، وتنحصر دراستنا هذه في الجانب المالي، أي أيجاد مصدر تمويل وتوجيه للتنمية، ونأخذ بالدراسة خصوصا سندات الخدمات العمومية.

تبين الإحصائيات الحديثة في الجزائر أنها ستواجه عقبات عديدة، خاصة فيما تعلق بقضية تمويل التنمية، رغم توفر الجزائر على معظم مستلزمات التنمية الاقتصادية، في ظل تعطل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالادخار الخاص، الذي يعد من أهم مصادر تمويل التنمية في الوقت الراهن لتغطية النفقات الاستثمارية العمومية. أمام هذا الوضع نتساءل على مدى قدرة الادخار الخاص والمتمثل في سندات "شهادات" الخدمات العمومية أن تشكل آلية لتغطية النفقات الاستثمارية العمومية في مواجهة تراجع مداخيل البترول ودفع عجلة التنمية؟

الجانب النظري للكلمات المفتاحية

أولا: التنمية الاقتصادية

تعبر التنمية الاقتصادية عن عملية تغيير واضحة المعالم شاملة الجوانب اقتصاديا، اجتماعيا، متعددة الأهداف فشقها الاقتصادي ينطوي على تحقيق نمو سريع دائم، أما شقها الاجتماعي فهو متضمن توفير حياة كريمة للإنسان وتحسينها إن وجدت، فالإنسان جوهر عملية التنمية لأنها تنطلق منه لتصل إليه أي هو وسيلتها وغايتها.

1. تعريف التنمية الاقتصادية

من بين التعاريف المقدمة للتنمية الاقتصادية نجد ما يلي:

- "التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية"؛[1]
- "العملية التي تجري من خلالها زيادة الدخل الوطني خلال مدة طويلة من الزمن، وأن النتيجة العامة العملية،هو النمو في الناتج الوطني للاقتصاد، وعند التركيز على النمو في الناتج الوطني فقط فإننا نأخذ بوجهة النظر الشاملة للنتائج الأخيرة لعملية التنمية "؛[2]
- "التنمية في جوهرها زيادة الدخل الوطني وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتصميم الخدمات والمرافق العامة "؛[3]

ومما سبق نستطيع أن نستخلص التعريف الموالي:

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية الحضارية، التي تتميز بالشمولية والاستمرارية في تغيير الأوضاع السائدة إلى الأحسن خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي، مما يخلق تراكم في المكاسب، وهذا يبرز من خلال الزيادة المستمرة في الدخل الوطني عموما ونصيب الفرد خصوصا، لأنه وسيلتها وغايتها في نفس الوقت.

2. أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي:[4]

أ- **زيادة الدخل الوطني:** تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم من مأكل وملبس وحماية، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البداية، 2014م، ص63.

[2] عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م، ص23.

[3] وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009 م، ص09.

[4] حربي محمد موسى عريقات، المصدر مذكور سابقا، ص68.

زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي.[5] أي توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.[6]

ب- **التوزيع في الهيكل الإنتاجي:** يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها.[7]

ج- **تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات:** ولا شك بأن هذا الهدف الاستراتيجي يعد من أهم المطالب لكي تتحول تبعية هذه الأمة للعالم غير الإسلامي في الأمور الجوهرية إلى حالة الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات والتدرج في بناء القوة والسلطان، ونعتقد بأن تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات لابد أن يشملا المستويات التالية.[8]

3. **المصادر الداخلية لتمويل التنمية:**

يعد التمويل من أهم الأسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية الكلية إضافة إلى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية، سواء كان التمويل محلي أو أجنبي، حيث جرت العادة في الدول النامية أنها تعتمد على المصادر الخارجية وذلك راجع إلى القصور الشديد والفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية واستثماراتها أو يكون مصدره محلي، وتتنوع هذه المصادر إلى ما يلي:

أ- **مدخرات القطاع العائلي:** تمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح وهو الدخل بعد دفع الضرائب الشخصية وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وتأخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صورة أهمها:[9]

- ❖ المدخرات التعاقدية (أقساط التأمين، المعاشات، حصيلة الصناديق المختلفة...الخ)؛
- ❖ الأصول النقدية الخاصة بالأفراد (الودائع الجارية والآجلة)؛
- ❖ الاستثمار المباشر في اقتناء الأصول الحقيقية مثل الحلي والمجوهرات والأراضي؛
- ❖ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

---

[5] موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006م/2007م، ص4.

[6] ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2006 م، ص59.

[7] حربي موسى عريقات، المصدر مذكور سابقا، ص71.

[8] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص127.

[9] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2013م، ص 180.

ب- **مدخرات قطاع الأعمال:** ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي، أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات والعكس صحيح؛ في الواقع دراسة مدخرات قطاع الأعمال تتطلب التمييز بين مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام.

ج- **مدخرات القطاع الخاص:** تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها شركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة.

د- **مدخرات القطاع العام:** تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي، والعمل على رفع الإنتاجية والعكس إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية أو تقادم الآلات وتدهور مستوى الإدارة أو غير ذلك، فالنتيجة تكون انكماش الأرباح لا محالة.[10]

ه- **الضرائب:** تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تمويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، لأن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وأن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.[11]

و- **التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):** إن مصطلح التمويل بالعجز، أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي، يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار، وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق؛ وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية، إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم.[12]

ز- **التمويل المصرفي:** يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية، فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق رأس المال في صورة إصدار سندات وأذون الخزينة وعقود وقروض، بينما الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل من قروض وتسهيلات عن طريق سوق النقد، حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بهذه المهمة (تقديم قروض وتسهيلات قصيرة الأجل) لكن هذا لا يعني أن تستثنى المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل.[13]

ونظرا إلى تنوع المصادر المالية المحلية التي تمول التنمية الاقتصادية، نتفق على أن التمويل المحلي هو: "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة

---

[10] جمعون نوال، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2004م/2005م، ص41.

[11] مدحت القريشي، التنمية لاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007م، ص 192.

[12] مدحت القريشي، المصدر مذكور سابقا، ص193.

[13] جمعون نوال، المصدر مذكور سابقا، ص 43.

لتمويل التنمية الاقتصادية داخل القطر الواحد والتي تهدف في الأخير إلى تحقيق أو الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية للدولة".[14]

ثانيا: السياسة المالية

إن السياسة المالية هي مجموعة تدابير حكومية تهدف لرفع أو خفض الطلب الكلي من السلع والخدمات في المجتمع بقصد بلوغ أهداف السياسة العامة للدولة، التي تستخدم فيها آليات خولها لها المشرع، نجد منها التحكم في الضرائب كما ونوعا، تغيير في قيمة الإنفاق العمومي، وضع إجراءات إضافية كطرح السندات العمومية أو إجراءات على التسهيلات الائتمانية كقروض الاستهلاكية مثلا.

1. تعريف السياسة المالية:

لقد اجتهد الاقتصاديون في تقديم مجموعة متنوعة من التعاريف كل حسب توجه لكنها تشترك معظمها في خصائص مشتركة ولذ سوف نقدم تعاريف التالية.

"بينما يعرفها البعض بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية."[15]

"السياسة التي تتبعها الحكومة في شأن تحصيل الإيرادات العامة التي تغطي النفقات العامة، ولذلك فإن هذه السياسة تشمل المجالات التي تفرض فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة والدرجة التي تفرض بها، فضلا علن الضرائب المفروضة على الواردات من السلع الأجنبية."[16]

"السياسة المالية هي استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد، وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية، الضرائب، الإنفاق، إدارة الدين، الميزانية العامة، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان."[17]

2. أهداف السياسة المالية:

وللسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إيجازها كما يلي:[18]

- ❖ زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي استغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة؛
- ❖ تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى جدوى حاجة السوق من التخصصات المختلفة في مجالات كثيرة كالمهندس مثلا؛
- ❖ تحقيق استقرار الأسعار أي التعاون والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي؛

---

[14] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 م، ص22.

[15] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص182.

[16] حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1992م، ص270.

[17] محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص8.

[18] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2014م، ص246.

❖ إعادة توزيع الدخول، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد لينعم جميع المواطنين بالرفاهية الاقتصادية أي استغلال الموارد المتاحة في كافة الأقاليم والمناطق دون استثناء.

3. الاستقرار المالي

يعد الحفاظ على الاستقرار المالي من بين الأهداف الهامة لسياسة العامة للدول خاصة منهم الدول النامية، وذلك لأنه هو جوهر إعداد السياسات الاقتصادية، بل أن مختلف تقارير الهيئات الدولية خاصة المالية منها والنقدية تعتبره من أهم المؤشرات الدالة على صلابة وبيئة اقتصاديات الدول وبغية الوصول التي التعريف الشامل للاستقرار المالي لابد أن نقوم بتعريج على أهم مبدأ الاستقرار المالي:[19]

أ- الاستقرار المالي كمفهوم واسع: أن يشمل مختلف مكونات النظام المالي كالبنية التحتية، المؤسسات، والأسواق، فتعثر أي مكون واحد سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام ككل، وهذا ما يستدعي إتباع رؤيا نظامية.

ب- عدم نسيان فعالية أنظمة الدفع: الاستقرار المالي لا يعني فقط أن يحقق التمويل الكافي دوره في تخصيص الموارد والمخاطر، وتعبئة الادخار، وتسهيل تراكم الثروة والتنمية والنمو، ولكن يجب يعني أيضا كفاءة أنظمة الدفع.

ج- دور انضباط السوق المحلية: مفهوم الاستقرار المالي لا يعني فقط غياب أو عدم حدوث الأزمة المالية الفعلية ولكن أيضا يعني أن يكون النظام المالي قادر على احتواء مثل هذه الاضطرابات، قبل تشكل هذه الأخيرة تهديدا للنظام المالي في حد ذاته أو تنتقل لتمس العمليات الاقتصادية، من خلال التصحيح الذاتي للسوق.

د- التأثير على الاقتصاد الحقيقي: يجب تحليل الاستقرار المالي تبعا للخسائر المحتملة على الاقتصاد الحقيقي.

ه- يجب أن يكون ديناميكي: إن تحليل الاستقرار المالي ظاهرة مستمرة لذا يجب ربط الاستقرار بسكون والجمود.

4. تمويل السياسة المالية

إن الحكومة تقوم بتمويل العجز في الموازنة وفي الإنفاق عن طريق بيع السندات الحكومية (الاقتراض من العامة)، أو من خلال طبع النقود الجديدة أو من خلال الضرائب الجديدة، أو نستخدم جميع ما سبق من الوسائل.[20] ولذا نجد التزام أخلاقي اتجاه النظام حيث أن "الدولة مسؤولة عن القيام بعملية التنمية الاقتصادية، كما أنها مسؤولة عن المشاريع الضرورية للمجتمع التي قد يحجم عنها الأفراد إما لكبر حجمها أو عدم خبرتهم بها، كالأنشطة المتعلقة بتنمية الثروات الطبيعية."[21]

---

[19] ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي لنظام المالي الجزائري للفترة 2011/2003، أطروحة دكتورا، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة2، 2013/2012، ص17.

[20] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف والمركزية، اليازوري، عمان، 2010م، ص276.

[21] سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1997م، ص 205، ص ص 203-207.

5. فعالية السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها خاصة في الأقطار النامية فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على:[22]

- ❖ حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛
- ❖ مدى وفرة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاهة الاقتصادي والاجتماعي في القطر؛
- ❖ مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على الحد الأدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد؛
- ❖ تنويع مصادر الدخل الوطني بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس لدخل الوطني كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية والأخرى.

وتبقى فعالية السياسة المالية محدودة في ظل "العولمة المالية ونمو السريع في المبدلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق مالية تتدفق فيها الرساميل قصيرة الأجل بين الدول من دون قيود تذكر عليها."[23]

ثالثا: الإنفاق العام

1. تعريف الإنفاق العام

"تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة، أو المؤسسات العامة، الوطنية والمحلية بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه".[24]

"النفقة العامة هي جزء من المال يمكن أن يكون نقديا أو عينيا، تقوم الدولة أو من ينوب عنها، بإخراجه قصد تحقيق نفع عام حقيقي".[25]

"تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[26]

"تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة".[27]

"الإنفاق الحكومي هو كمية الدولارات التي تنفق عل كل المستويات الحكومية لشراء السلع والخدمات، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الفائدة".[28]

2. التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد، ومن الطبيعي أن تتعدد تقسيمات الإنفاق

---

[22] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2014م، ص 254.
[23] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 43.
[24] محمد محرزي عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005م، ص72.
[25] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص 503.
[26] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2003م، ص27.
[27] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، عمان، 2011م، ص260.
[28] روبرت بارو، الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2013م، ص362.

العام، بالنسبة للاقتصاديين، أو من جانب الدولة أو أجهزتها، حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:[29]

أ- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية؛

ب- التقسيم الوظيفي للإنفاق العام؛

- ❖ النفقات الاقتصادية.
- ❖ النفقات الإدارية.
- ❖ النفقات الاجتماعية.

ج- النفقات العادية والغير عادية؛

د- النفقات المحلية والغير المحلية؛

3. العوامل المؤثرة في الإنفاق العام

تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.[30]

ونجد عدة عوامل تحدد وتوجه الإنفاق العمومي تنطلق من عدة جوانب تبنى على نظرات مختلفة موضحة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (01): رسم بياني يوضح العوامل المؤثرة في الإنفاق العام
المصدر: بن عزة محمد، **المصدر مذكور سابقا**، ص23.

4. أسباب نمو النفقات في البلدان النامية

يمكن تحديد أسباب نمو النفقات العامة في البلاد المتخلفة في العناصر التالية[31]

---

[29] تاتي محمد، أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص ص 9-8.

[30] بن عزة محمد، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009. ص22.

[31] سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص94.

- ❖ التصدي لقضايا التنمية ومواجهة التخلف؛
- ❖ سياسة التمويل بالعجز ودورها في مفاقمة العجز الموازني؛
- ❖ التضخم وعلاقته بازدياد النفقات العامة؛
- ❖ خدمة أعباء الديون الخارجية وعلاقتها بالنفقات العامة؛
- ❖ موقع البلدان النامية في البنيان الاقتصادي العالمي؛
- ❖ عدم ترشيد الإنفاق العام.

وفي الأخير نقول أن الإنفاق العام هو أنجع الآليات التي تستخدمها السياسة المالية، خاصة في الدول البترولية، ذلك لأن الضرائب مثلا تكون أكثر نفعا منها في الدول المتقدمة، ذلك لهيكلها المتنوع إضافة إلى الحصيلة المعتبرة، وأكثر من ذلك كله تملك نسيج صناعي وخدمي الضخم، تكون للإجراءات الضريبية أثر البالغ عليه وهذا ما تفتقر له الدول البترولية النامية.

الجانب التطبيقي: عرض مشكلة تزايد نفقات المنشئات العامة وآلية تمويلها في الجزائر في ظل انهيار أسعار البترول

أولا: عرض الجوانب الإحصائية للمشكلة

1. تقلبات أسعار البترول

تتغير أسعار البترول دوريا، حيث نجد أنها لا تستقر عند مستوى محدد، رغم توفر الاحتياطات وزيادة القدرة الإنتاجية، لأن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة والمتنوعة في كل الجوانب، إما تؤثر على العرض أو على الطلب، وهذا ما يدفع أسعار البترول إلى الارتفاع أو الانخفاض، ويمكن أن ينخفض إلى غاية أن يحدث صدمة بترولية، وعلى العموم شهدت أسعار البترول تطورا ملحوظا، حيث كانت سابقا في مستويات متدنية، تصل أحيانا إلى التساوي مع تكاليف الإنتاج، والجزائر كغيرها من الدول البترولية عانت من تقلبات أسعار البترول، خاصة بعد أزمة 1986 الذي أدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة، كان من أهم نتائجها التوجه إلى المديونية الخارجية، ولكن الملاحظ أن إرهاصات تلك الفترة تعاود الرجوع مرة ثانية وذلك اعتماد على تدني أسعار البترول.

جدول رقم (01): تطور تقلبات أسعار البترول (1999 - فيفري 2016).

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تطور أسعار البترول (دولار)	17.48	28.60	24.90	25.30	28.94	38.63	54.33	65.40	74.40
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	فيفري 2016
تطور أسعار البترول (دولار)	99.06	61.60	79.90	113.87	110.72	109.10	99.68	52.79	33.84

المصدر: مجلة الأوبك للعدد 2014، وتقارير الأخيرة 2016.

لقد أثرت الظروف الدولية بعد الربيع العربي، خاصة في تدني أسعار البترول إضافة إلى تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن حصتها في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تزايد العرض الدولي للبترول، وتعنت بعض دول الأعضاء في الأوبك بعدم تخفيض من الكمية المنتجة خاصة

الدول الخليجية، كل هذه المعطيات دفعت أسعار البترول إلى انهيار مما أنذر إلى حدوث أزمة لائحة في الأفق، خاصة في الدول النامية التي تمثل المواد الطاقوية من صادراتها السواد الأعظم.

2. تزايد نفقات التجهيز والمشاريع العامة الهادفة لتنمية الاقتصادية

تؤكد الكثير من الدراسات والبحوث العلمية عن وجود رابط أو علاقة إن لم نقل أثر العوائد المالية البترولية على الجانب الاجتماعي، وذلك للدور الذي تلعبه عن طريق توزيعها، أو سياسة الانفاقية في توجيه أو تحديد المتغيرات الاجتماعية وخاصة ما تعلق تحديدا بالاستهلاك والحد من البطالة ولما تملكه البطالة والاستهلاك من أهمية بالغة، نجد فيما يخص السياسة الانفاقية أن الدول المتقدمة تقوم بتقديم إحصائيات دورية، وذلك بغية معرفة مسار التنمية الاقتصادية لأن التنمية ليست حسابات اقتصادية فقط بل أن الجانب الاجتماعي يعتبر من أهم مؤشرات نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (02): تطور نفقات المشاريع العامة إلى نفقات التجهيز في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014

الوحدة: مليون دينار

السنوات	نفقات التجهيز	النفقات على المشاريع العامة	السنوات	نفقات التجهيز	النفقات على المشاريع العامة
2000	290.239	67.744	**2008**	1.932.040	572.979
2001	415.500	102.727	**2009**	2.788.434	1.012.836
2002	509.678	128.215	**2010**	3.337.952	1.727.900
2003	613.724	152.008	**2011**	2.475.487	921.198
2004	572.657	170.452	**2012**	2.849.854	1.587.927
2005	543.994	170.746	**2013**	2.240.159	1.227.042
2006	2.376.868	1.272.021	**2014**	2.744.317	1.139.648
2007	1.477.667	482.836			

المصدر: اعتمادا على قوانين المالية لسنوات المذكورة

إن المتأمل لتطور أرقام الجدول السابق، خاصة ما تعلق بالنفقات على المنشآت العامة (الاقتصادية، الاجتماعية)، يدرك أن الجزائر تمر بمرحلة جديدة، فيما يخص الأفكار المطبقة في الجانب الاقتصادي فما تعلق بالتنمية الاقتصادية انتهجت نظرية النمو المتوازن لـ"نيركسيه" التي تهدف إلى خلق جبهة عريضة من الاستثمارات الصناعية والفلاحية، الخدمية، أي تطوير جميع القطاعات في آن واحد. أما قضية النمو الاقتصادي فهدفت إلى رفع معدله من خلال تبني سياسة انفاقية تعتمد على الفكر الكينزي، وتجلى هذا في مخطط طويل الأجل تبنته الجزائر في قضية التنمية، حيث قسم إلى ثلاث مراحل أو برامج كتالي، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وفي الأخير برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، الذي يعتبر من أضخم البرامج التنموية تكلفة في الجزائر.

3. خصائص الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري يتميز بعدة خصائص هي في الواقع سلبيات تحسب عليه ليس له خاصة ما تعلق بالموازنة العامة، التنوع الاقتصادي، هيكل ميزان المدفوعات، ارتباط معظم القطاعات وتأثرها بقطاع واحد، التأثر السريع بالأزمات المالية والاقتصادية الدولية وسوف نلخص هذه الخصائص كتالي:

- ❖ المحروقات تمثل المصدر الرئيسي للدخل الوطني؛
- ❖ الدولة المسؤولة عن معظم الخدمات الاجتماعية بأقل من أسعارها الحقيقة؛
- ❖ هيكل ميزان المدفوعات مختل، حيث تشكل المحروقات أهم المواد المصدرة؛
- ❖ النفقات العامة في تزايد مستمر والجباية البترولية في تراجع مستمر، عجز مزمن؛
- ❖ قابلية القطاع الخاص على تمويل النفقات الاستثمارية من خلال حجم الادخار الكبير؛
- ❖ تبعية الاقتصاد الجزائري لظروف الاقتصادية العالمية من خلال ارتباطه بتغيرات أسعار البترول.

ثانيا: سندات الخدمات العامة كأحد الآليات لتمويل العجز ودفع التنمية الاقتصادية

إن من أهداف هذه الورقة البحثية هو إيجاد الأدوات المالية المناسبة لتمويل الإنفاق العمومي وليس تحليل أسباب العجز والبحث عن طرق تغطية هذه الفجوة لأن هذا الموضوع يتطلب وقت خاصة ما تعلق بالهيكل العام للموازنة أي رفع الإيرادات العامة.

ومن العوامل التي تدعو لاستقرار الوضع الاقتصادي هو زيادة الإنفاق العام أو المحافظة على مستوى معين، بغية إبقاء أو زيادة الدخل الوطني، وأن أي تذبذب في الإنفاق يؤدي إلى خلل في التوظيف الكامل للموارد الذي ينجر عنه تراجع حجم الإنتاج إضافة إلى ظهور بطالة مزمنة، ويتم علاج ذلك أساسا عن طريق النشاط الاستثماري الحكومي في المشروعات العامة (الاقتصادية، الاجتماعية)، وبما أن الجزائر تعاني من تدهور مستمر في مداخيلها نتيجة تهاوي أسعار البترول لابد من إيجاد الحلول السريعة والناجعة بهدف عدم تعطيل التنمية الاقتصادية.

إن نجاح آليات ونماذج السياسات المالية تعتمد بشكل كبير على تفاعل الأطراف المساهمة ومتدخلة في هذه الآليات، وباعتبار دراستنا هذه تتطرق إلى السندات والتي يعرف أن استحقاقها لا يكون بأرباح بل بالفوائد وهذا ما يجعل منها منفرة الإقبال خاصة بين المجتمع الجزائري لهذا عرضنا في دراستنا شهادات أو سندات الخدمات العامة والتي تخلو من الفوائد الربوية بل تشمل خدمات عامة على فترات طويلة.

سندات الخدمات العامة:

لاستهدف الحكومة عند تأديتها الخدمات المختلفة أن تحصل على الربح، بعكس الدور الإنتاجي الذي تقوم به الحكومة عن طريق المؤسسات والهيئات الإنتاجية التي تنشئها، والتي تقوم بإنتاج السلع والخدمات لبيعها للمستهلكين، بغرض الربح وتقسم الخدمات الحكومية لأغراض التخطيط، إلى أقسام ثلاثة رئيسية حسب طبيعتها وأهدافها.[32] لقد سبقتنا العديد من الدول الإسلامية من حيث التعامل بهذه الورقة، ولذلك نجد كثير من الشهادات على سبيل المثال لا الحصر كتالي:[33]

- ❖ شهادات ودائع استثمار: بيت التمويل الكويتي، البنوك الإسلامية في السودان؛

---

[32] حسين عمر، المصدر مذكورا سابقا، ص193.

[33] رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص194.

- ❖ سندات المقارضة: وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية في الأردن؛
- ❖ شهادات المعاملات الإسلامية: بنك مصر للمعاملات السلامية؛
- ❖ شهادات استثمار البنك الإسلامي لتنمية: وهي مخصصة لتمويل تجارة البنوك؛
- ❖ شهادات المشاركة لأجل محدد: تصدرها البنوك والمؤسسات التمويلية في باكستان؛
- ❖ شهادات صناديق التمويل لهيئة الاستثمار: بنغلاديش؛
- ❖ شهادات القرض الحسن: وعي قصيرة الأجل أصدرتها حكومة ماليزيا.

ولإعطاء أمثلة عن مثل هذه الخدمات:

- ❖ **سند** خدمة الكهرباء والغاز تصدره سونلغاز ويكون معد على كمية معينة من الكهرباء والغاز إلى أجل مسمى، مثال شراء السند **20.000**دج تحسب فيه **500.000**كيلو واط من الكهرباء تستحق خلال ثلاث سنوات، تمنح لصاحبه نصف استهلاكه للغاز مجانا طول هذه المدة. وتستحق عن طريق الخصم المباشر من فاتورة الزبون.
- ❖ سند لتنقل في وسائل النقل العام (القطار، التراموای، ميترو)، مثال يكون مبلغه بـ **7.500**دج يتكون من **120** رحلة في السنة الواحدة. عند كل رحلة تشطب الخانة المخصصة لذلك.
- ❖ سند النقل البري للمسافرين لقد أنشئت الدولة شركة وطنية لنقل البري للمسافرين تمس معظم أرجاء الوطن ولذلك أيضا نفترض أن الدولة تطرح سندات النقل البري خاصة في الثكنات والجامعات ويكون مثلا مبلغه **4.000**دج لـ **6.000**كلم.
- ❖ سند خدمة المياه تصدره الجزائرية للمياه، يمكن أن يحصل صاحبه على **90.000**لتر من الماء مقابل **5.000**دج.
- ❖ سندات الطريق السريع حيث يستطيع مستخدم هذه الطريق أن يتخلص من الدفع الدوري بأن يحصل على سند سنوي يقدر بـ **17.000**دج أي ستخدم لسنة واحدة فقط.

وغيرها من الخدمات العامة التعليمية الصحية ومن أهم ما يزيد في تداول هذه السندات هي فتح مواقع الكترونية لتدولها، وغيره ووضع ومضات إشهارية في التلفزيون مثلا، مع الاستمرار في الإصدار لي استحقاقات طويلة.

من أهداف المرجوة من هذه السندات:

- ❖ تغطية النفقات العامة (نفقات المنشآت العامة) بحيث تأثر على الفجوة في الموازنة العامة؛
- ❖ تجنيب الاقتصاد الجزائري لتشنجات على الأقل في الأمد القصير؛
- ❖ تحسن وتوجيه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر نحو الأفضل؛
- ❖ تمويل المشروعات الآنية حتى تنضج المشروعات السابقة؛
- ❖ المساهمة في زيادة رأس مال العامل لتلك المؤسسات، وتغطية مصروفاتها.

قضية تداول هذه السندات من الوجه الشرعي:

سندات الخدمات العامة سندات قابلة لتداول لأنها مبنية على عقد الإجارة فليس فيها شرط القبض من قبل المستأجر الذي يحق له أن يؤجر ما استأجر قبل قبضه، فلا تنطبق هنا أحكام السلم، التي تمنع بيع المسلم فيه قبل قبضه، لأن الإجارة ملك للمنفعة، فهي تملك عند الإجارة ولا يشترط فيها القبض لأن قبض المنفعة يكون باستهلاكها، وقد اتفق الفقهاء على أن للمستأجر أن يؤجر ما استأجره وإن اختلفوا في بعض شروط ذلك، فمنهم من قال بحق المؤجر أن يشترط على المستأجر أن لا يؤجر غيره، والجمهور ذهب على أنه ليس للمؤجر ذلك، لأنه قيد على ملك تام للمستأجر حصل عليه بالعقد، والناس مسلطون على ما يملكون، ومنهم من

اشترط قبض العين المؤجر قبل جواز تأجيرها ثانية، ولكن الجمهور اجمع على عدم اشتراط ذلك.[34]

الخاتمة

وفي الأخير نشير أنه لابد أن تقوم المدخرات الخاصة، والمتمثلة في سندات الخدمات العمومية، من خلال تفاعل كل الأطراف وخاصة المكتتبين والمؤسسات العمومية، بدورهم بأكمل وجه خاصة في تمويل المشاريع التنموية، التي تحتاج في الوقت الراهن إلى مصادر تمويل، في ظل التراجع الرهيب للمداخيل وتأكل الاحتياطات المالية.

إن سندات الخدمات العمومية سوف تشكل على الأقل في الوقت الراهن آلية فعالة، في توجيه المدخرات الخاصة من جهة وبناء الثقة بين المدخرين والمؤسسات المالية من جهة ثانية، خاصة بعد قضية الخليفة، لأن الأزمة تتطلب لفكها جهود كل الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية.

وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة، يتعين على السلطة المركزية إعطاء حرية أكبر للمؤسسات الاقتصادية العمومية، في البحث عن طرق تمويلها، خاصة مع ما يتماشى مع الدين والعرف، بهدف نجاح هذه الآليات، وتعزيز وتثمين قدرة الأسواق المالية والنقدية في الجزائر، والسعي إلى خلق طرق استثمار إسلامية لامتصاص المدخرات المعطلة وإعادة توجيهها للدورة الاقتصادية.

المراجع والمصادر

- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البداية، 2014م، ص63.
- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م، ص23.

-وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009 م، ص09.

- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006م/2007م، ص4.

- ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2006 م، ص59.

- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص127.

- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، الناشر قسم الاقتصاد بكلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2013م، ص 180.

- معون نوال، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2004م/2005م، ص41.

- مدحت القريشي، التنمية لاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007م، ص 192.

-عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 م، ص22.

[34] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة لدولة من وجهة نظر إسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الثانية، 2000م، ص 40.

محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص182.
-حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1992م، ص270.
- محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص8.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2014م، ص246.
-ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي لنظام المالي الجزائري للفترة 2011/2003، أطروحة دكتورا، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة2، 2013/2012، ص17.
-سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف والمركزية، اليازوري، عمان، 2010م، ص276.
- سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1997م، ص 205، ص ص 203-207.
-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2014م، ص 254.
-حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 43.
-محمد محرزي عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2005م، ص72.
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006م، ص 503.
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2003م، ص27.
-محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، عمان، 2011م، ص260.
- روبرت بارو، الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، 2013م، ص362.
- تاتي محمد، أثر الإنفاق العام على الاستثمار الخاص، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص ص 9-8.
- بن عزة محمد، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009. ص22.
- سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص94.
- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص194.
- منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة لدولة من وجهة نظر إسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الثانية، 2000م، ص 40.